

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/42/436
10 August 1987

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH/SPANISH

الدورة الثانية والأربعون
البند ٦٧ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

استعراض وتقييم تنفيذ إعلان الثمانينات العقد الثاني
لنزع السلاح

تقرير الأمين العام

محتويات التقرير

الصفحة

٢	 مقدمة	أولا -
٣	 الردود الواردة من الحكومات	ثانيا -
٣	 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
١٠	 الجمهورية الديمقراطية الألمانية	
١٤	 كوبا	
١٥	 المكسيك	

أولا - مقدمة

١- في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٥٢/٤٠ لام المعنون "استعراض وتقييم تنفيذ إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح" والذي ترد فيما يلي فقراته ذات الصلة :

"ان الجمعية العامة ،

...

٣- تطلب الى جميع الدول ، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية :

(أ) أن تؤكد من جديد التزامها بإعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح ؛

(ب) أن تؤكد من جديد التزامها ببلوغ الهدف النهائي لنزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية فعالة ؛

(ج) أن تتخذ تدابير محددة وعملية لمنع نشوب حرب ، وبخاصة حرب نووية ؛

(د) أن تتخذ الخطوات الملائمة لإيقاف وعكس مسار سباق التسلح النووي من أجل تحسين المناخ الدولي وتعزيز فعالية مفاوضات نزع السلاح ؛

(هـ) أن تبذل مزيدا من الجهد في تنفيذ الحملة العالمية لنزع السلاح ؛

٤- ترجو من الأمين العام تقديم تقرير سنوي الى الجمعية العامة بشأن تنفيذ إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح .

٢- وترد في التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين (A/41/687 و Corr.1) حالة الأعمال المتعلقة بالأنشطة المنصوص عليها في الإعلان ، منذ أن اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٤٦/٣٥ المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ وحتى انعقاد الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة ، وكذلك الردود التي بعثت بها الدول الأعضاء ردا على المذكرة الشفوية التي وجهها الأمين العام ، بتاريخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، والتي طلب فيها الإبلاغ بالتدابير التي اتخذتها حكوماتها ، أو التي تنوي اتخاذها تنفيذا للقرار ١٥٢/٤٠ لام .

٣- وترد في التقريرين الموجودين من الهيئة^(١) والمؤتمر^(٢) إلى الدورة الحالية للجمعية العامة الأنشطة التي تتابعها هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح في شتى المجالات المتعلقة بتنفيذ الإعلان .

٤- وفي ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، وجه الأمين العام مذكرة شفوية أخرى إلى جميع الدول الأعضاء ، طلب فيها الإبلاغ بالتدابير التي اتخذتها حكوماتها ، أو التي تنوي اتخاذها ، تنفيذا للقرار ١٥٢/٤٠ لام . وفي ٣ آب/أغسطس ، تلقى الأمين العام ردود كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وكوبا ، والمكسيك . وترد هذه الردود في القسم شانيا أدناه . وستدرج الردود الأخرى في إضافات .

شانيا - الردود الواردة من الحكومات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[١٠ آب/أغسطس ١٩٨٧]

١ - ان الاتحاد السوفياتي ، انطلاقا من الخبرة المكتسبة من العقد الأول لنزع السلاح ، الذي أسهم في تحقيق أهدافه إسهاما غير قليل ، يواصل بذل جهود نشطة لصدء الخطر النووي ، وعكس مسار سباق التسلح في جميع الميادين ، وتحقيق نزع السلاح . ويرى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن هناك حاليا فرما جادة وحقيقية سانحة لإحراز تقدم سريع في هذا الاتجاه .

٢ - وقد طرح الاتحاد السوفياتي ، بالاشتراك مع بلدان اشتراكية أخرى ، اقتراحات محددة بشأن إقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين يشمل المجالات العسكرية

والسياسية والاقتصادية والايكولوجية والانسانية . واذا ما نفذت تلك الاقتراحات ، فانها ستؤدي الى إقامة عالم خال من الاسلحة النووية والعنف تُمنح فيه الاولوية العليا الى الحفاظ على الحياة الانسانية ، واثبات العقل ، والتعجيل بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والعلمية والبشرية لجميع أعضاء المجتمع الدولي . كذلك فان مفهوم تحقيق الامن عن طريق نزع السلاح ، المطروح في البيان الصادر في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، والمحدد المعالم في المبادرات السوفياتية اللاحقة ، إنما يعكس الفرض الرئيسي للتفكير السياسي الجديد المتمثل في أنه في عصر الذرة والفضاء لا يمكن أن يكون هناك هدف أهم من بقاء البشرية .

٣ - وهذا يعزز ، بشكل لا يُحصى ، من أهمية وضرورة إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح ، الذي لا يوجد له ، ولا يمكن أن يكون له ، في ظل الظروف الحاضرة ، أي بديل معقول .

٤ - ان الاتحاد السوفياتي يدعو الى تحقيق إعادة تشكيل جذري لنظام العلاقات الدولية ، تفقد فيه القوة المسلحة أهميتها كوسيلة لضمان الامن ، في حين تخل محل ضمانات الامن العسكرية ، السائدة في عالم اليوم ، ضمانات من نوع مختلف .

٥ - وقد اقترح الاتحاد السوفياتي برنامجا واسع النطاق يمكنه أن يحقق تحولا حاسما في ميدان نزع السلاح بحلول نهاية العقد ، وهو برنامج يشمل جميع مجالات نزع السلاح الرئيسية ، ألا وهي تحقيق خفض كبير في الاسلحة النووية والتقليدية وفي القوات المسلحة ، والقضاء على الاسلحة الكيميائية ، وتنفيذ تدابير بناء الثقة العسكرية .

٦ - وقد اقترح الاتحاد السوفياتي حلا جريئا وجذريا يتمثل في الإلغاء الكامل لفئتي الاسلحة النووية .

٧ - ويعني إبرام معاهدة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن إلغاء القذائف المتوسطة المدى والقذائف الميدانية - التعبوية أنه للمرة الاولى في التاريخ يُكتب الفوز للقضاء الفعلي على الاسلحة النووية . وبعد حل تلك المشكلة ، سيتسنى إحراز تقدم أسرع بكثير في ميدان نزع السلاح ، وبالتالي لا تعود البشرية رهينة للتكنولوجيا العسكرية والنووية والفضائية .

٨ - وما برح الاتحاد السوفياتي يسمى بدأب ومثابرة الى إبرام إتفاق مع الولايات المتحدة بشأن الاسلحة الضاربة الاستراتيجية ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء . وفي هذا الصدد ، فان لإبقاء وتعزيز نظام معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أهمية رئيسية .

٩ - وعلى مر القرون ، عانت البشرية من ويلات الحروب الدموية . لذلك فان التحدي التاريخي الذي يواجه عصرنا يتمثل في وضع حد للحروب على الارض وعدم السماح بتحويل الفناء الى ساحة للعنف والتهديد بافناء الحضارة البشرية . والاتحاد السوفياتي يواجه برنامج "حرب النجوم" ببرنامج "سلم النجوم" . ومن شأن تنفيذ اقتراحات الاتحاد السوفياتي لإنشاء منظمة فضائية عالمية ومركز دولي لانشطة البحث والتطوير المشتركة في ميدان التكنولوجيا الفضائية ، بناء على تكليف من البلدان النامية ، أن يكون بمثابة خطوة هامة في هذا الاتجاه . وهذه المبادرات تعكس الرغبة الصادقة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ضمان استخدام التكنولوجيا الفضائية استخداما ديمقراطيا متبادل النفع بصورة فعلية ، تحقيقا للصالح العام لجميع الدول والشعوب .

١٠ - ويعتزم الاتحاد السوفياتي مواصلة حملته بإصرار في سبيل فرض حظر على التجارب النووية . فقيامه بفرض وقف طوعي من جانب واحد على التفجيرات النووية يبرهن على الإمكانية الحقيقية لهذا الطريق السريع لعكس مسار سباق التسلح النووي ، الذي يهدد انصار "حرب النجوم" بمد نطاقه الى الفضاء . ونحن لا ننظر الى الوقف الطوعي للتفجيرات النووية على أنه "صفحة مطوية" ، فنحن على استعداد في أية لحظة للجوء اليه على أساس متبادل مع الولايات المتحدة . وقد أكدنا على ذلك مجددا في "الاحكام الاساسية لمعاهدة بشأن فرض حظر كامل وعام على تجارب الاسلحة النووية" ، التي طرحها الاتحاد السوفياتي في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧ بالاشتراك مع سائر الدول الاشتراكية .

١١ - ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يتحدى الولايات المتحدة أن تشرع في عقد محادثات شاملة بشأن الوقف الكامل للتجارب النووية على أن يخضع لرقابة دولية دقيقة ، بما في ذلك التفتيش في الموقع . ومن الممكن ، كخطوة أولى نحو تحقيق هذا الهدف الرئيسي ، أن يُنظر خلال هذه المحادثات في المسائل المرتبطة بالتمديد على الاتفاقين المعقودين بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ ، بما يقلل الى حد كبير الحدود الدنيا التي حددها هذان الاتفاقان بالنسبة لقوة التفجيرات النووية ، ويحد في الوقت نفسه من أعدادها . كذلك فان الاتحاد

السوفيياتي على استعداد لإتخاذ خطوات عملية فورية بالاقتران مع هذه المحادثات ، مثل القيام ، على سبيل المثال ، بعقد اتفاق مؤقت مع الجانب الأمريكي يقرر حدا أدنى قدره كيلوطن واحد بالنسبة للتفجيرات النووية الجوفية ، مع قصر عدد تجارب الأسلحة النووية على تجربتين أو ثلاث في السنة .

١٢ - ولقد تم احراز تقدم كبير نحو تجنب العالم وحشية الأسلحة الكيميائية . ففي مؤتمر نزع السلاح المعقود في جنيف ، أُنجز قدر ضخم من الأعمال المضنية غير العادية ، التي يعلن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيياتية عن استعداداته لانتهاؤها منها في عام ١٩٨٧ . وقد طرح الاتحاد السوفيياتي مجموعة كاملة من المقترحات التوفيقية للتسريع بتوقيع اتفاقية دولية تحظر هذه الأسلحة وتنص على إزالة مخزوناتاها ، وعلى القاعدة الصناعية اللازمة لانتاجها . وقد أوقف الاتحاد السوفيياتي انتاج الأسلحة الكيميائية ، ويقوم حاليا بإنشاء مصنع لتفكيك أجزائها . وما يلزم الآن هو توافر رغبة صادقة من جانب جميع البلدان لتحقيق أحد الاهداف ذات الاولوية للعقد الثاني لنزع السلاح ، ألا وهو القضاء على خطر الأسلحة النووية الى الابد .

١٣ - وتمثل التدابير الرامية الى الحد من القوات المسلحة والأسلحة التقليدية وتخفيضهما مسألة متزايدة الأهمية .

١٤ - ويعلق الاتحاد السوفيياتي أهمية فائقة على الجهود المبذولة في أوروبا التي يوجد فيها أكبر حشد للقوات والأسلحة . فبرنامج التدابير الرامية الى تخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية والأسلحة النووية التعبوية في قارة أوروبا ، الذي طرحته الدول الاعضاء في معاهدة وارسو في بودابست في حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، إنما يقصد منه إحداث تخفيض ملحوظ في مستوى المواجهة العسكرية في أوروبا . كذلك ، فإن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيياتية وحلفاءه يودون لو أزيلت الاختلالات والتفاوتات التي نشأت في أوروبا ، وذلك عن طريق إحداث تخفيضات لدى أي الجانبين ممن يحتل مركز الصدارة ، والإبقاء على مستويات أكثر إنخفاضا للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية ؛ كما أنهم يؤيدون المقترحات الداعية الى إنشاء مناطق في أوروبا خالية من الأسلحة النووية والكيميائية ، الى جانب مناطق يقل فيها تركيز الأسلحة وتتزايد فيها الثقة المتبادلة .

١٥ - وفي ظل الحالة الراهنة ، تتزايد أهمية الإدراك السليم للاهداف والنوايا العسكرية للدول والحلاف العسكرية - السياسية ، كما تضمنته مذهبها . وخلال دورة

اللجنة الاستشارية السياسية المعقودة في برلين في أيار/مايو ١٩٨٧ ، أصدرت الدول الأعضاء في منظمة معاهدة وارسو وثيقة بعنوان "المذهب العسكري للدول الاعضاء في منظمة معاهدة وارسو" . وتتضمن هذه الوثيقة التعاليم الاساسية للمذهب العسكري الذي تقوم عليه أنشطة المنظمة ، كما ترد فيها مجموعة الاهداف العسكرية - السياسية الدفاعية والمذاهب العسكرية الوطنية لاعضائها . والمذهب العسكري لمنظمة معاهدة وارسو هو مذهب دفاعي صرف ، فهو مسخّر لمهمة منع نشوب الحرب ، سواء كانت نووية أم تقليدية . وقد اقترحت الدول الاعضاء في منظمة معاهدة وارسو عقد مقارنة بين المذهبين العسكريين للحلفين .

١٦ - ولتدابير نزع السلاح وبناء الثقة ، التي تم التوصل إليها في القارة الأوروبية ، أهمية أكبر ، إذ أن من الممكن تطبيقها كذلك في أنحاء أخرى من العالم ، مع مراعاة الواجبة لخصائص كل منطقة على حدة .

١٧ - إن الاتحاد السوفياتي على استعداد لتأييد أية مبادرات تملئها رغبة صادقة في إقرار السلم ، وتستهدف تحقيق نزع السلاح في أوروبا على أساس مبادئ الكفاية المعقولة والامن المتكافئ .

١٨ - والاتحاد السوفياتي لا يطبق في سياسته الدولية مبادئ مختلفة بالنسبة لأوروبا وآسيا أو بالنسبة لأية قارة أخرى ، وإنما يعمل على أساس افتراض أن جميع الشعوب في عالم اليوم المترابط تعيش نفس الاهتمامات والشواغل . والهدف من المبادرات السوفياتية هو توفير الامن والمستقبل السلمي لسكان جميع أنحاء كوكبنا .

١٩ - إن الهدف الذي يسترشد به الاتحاد السوفياتي في مسعاه لتطهير أوروبا من الأسلحة النووية ليس هو تحويل الخطر النووي إلى أنحاء أخرى من العالم ، وإنما مواصلة العمل ، بدءاً بقارة أوروبا التي تتركز فيها أضخم مخزونات الأسلحة النووية ، على تخليص القارات الأخرى كذلك من الأسلحة النووية .

٢٠ - وقد أعرب الاتحاد السوفياتي مرارا عن استعداده لحل مشكلة القذائف المتوسطة المدى والقذائف الميدانية التعبوية على نطاق عالمي ، فأخذ من الصيغة المتفق عليها في ريكيافيك ، والتي تتوخى القضاء على هذه القذائف في أوروبا وحدها كنقطة انطلاق له . وفي الوقت نفسه ، قرر الاتحاد السوفياتي - بالنظر إلى نمو الاتجاه المناهض للأسلحة النووية في آسيا وفي غربي المحيط الهادئ ، ورغبة منه في تحقيق إسهام عملي

قيّم في ضمان الأمن في تلك المنطقة - أن يشرع في تدمير جميع ما لديه في الجزء الآسيوي من الاتحاد السوفياتي من قذائف متوسطة المدى وقذائف ميدانية - تعبوية ، وذلك بالطبع شريطة أن تقوم الولايات المتحدة بالمثل . وبذلك يتم التخلص من مسألة إبقاء الرؤوس الحربية الـ ١٠٠ مركبة على القذائف المتوسطة المدى الموزعة في آسيا وفي أراضي الولايات المتحدة ، والتي تدور بشأنها مناقشات في إطار المحادثات السوفياتية - الأمريكية المعقودة في جنيف .

٢١ - والاتحاد السوفياتي لا يربط هذه المبادرة بمسألة الوجود النووي للولايات المتحدة في كوريا والفلبين وجزيرة ديفو - غارميا ، وإن كان يفترض بالفعل أن ذلك الوجود على الأقل لن يزداد .

٢٢ - ويرى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن من شأن تنفيذ هذا الاقتراح أن يسهم بقدر كبير في تعزيز الأمن على الفور في منطقتين من العالم ، هما أوروبا وآسيا ، وفي الجهود الرامية إلى إقامة نظام شامل للأمن .

٢٣ - إن الاقتراحات المستفيضة المقدمة من الاتحاد السوفياتي بشأن ضمان توفير الأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إنما تتوخى اتخاذ تدابير لمنع انتشار وتكديس الأسلحة النووية في آسيا ، وبصفة خاصة عدم القيام في هذه المنطقة بوزع المزيد من وسائل إيصال الأسلحة النووية المحمولة جوا ، وتقليص أنشطة الأساطيل العسكرية في المحيط الهادئ ، وعلى رأسها أنشطة السفن المزودة بأسلحة نووية ، وتقييد مناطق إبحارها ، والحد من الأنشطة المضادة للسفن في مناطق معينة من المحيط الهادئ ، وتخفيض مستويات أعداد التدريبات والمناورات العسكرية والبحرية الكبيرة في المحيطين الهادئ والهندي وفي البحار المجاورة لهما ، وتخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية تدريجيا في آسيا إلى حد كافٍ ومعقول ، والانتقال إلى مستوى المناقشة العملية لمسألة تدابير بناء الثقة وعدم استعمال القوة في هذه المنطقة ، وغير ذلك من التدابير .

٢٤ - وفي هذا الصدد ، يرى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ضرورة القيام ، في كل مرحلة من مراحل التدابير الحقيقية للحد من سباق التسلح ووقفه في جميع المجالات ، بالتحقق الدقيق من الطرفين من امتثال للاتفاقات المبرمة ، باستخدام جميع أشكال ووسائل التحقق ، بما في ذلك التفتيش في الموقع . ومما يُعدّ جزءاً لا يتجزأ من عملية نزع السلاح تعزيز تدابير بناء الثقة ، بما في ذلك تدابير تقوم

على الاسس التي وضعها مؤتمر استكهولم ، وتحسين الحالة في مختلف أنحاء العالم ، والعمل في نهاية المطاف على إقامة نظام موحد وعالمي لتدابير بناء الثقة ، وتحقيق عنصرَي العلانية والمصارحة في الميدان العسكري .

٢٥ - ومن الضروري ، في إطار العقد الثاني لنزع السلاح ، بذل مزيد من الجهود من أجل إنشاء مناطق لا نووية في أنحاء شتى من العالم .

٢٦ - وقد رحّب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بالاقترح الذي قدمته حكومتا الجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن إنشاء ممر لا نووي في وسط أوروبا . كما أن الاتحاد السوفياتي يؤيد الاقتراح الداعي إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية في دول شبه جزيرة البلقان ، وفي شمال أوروبا ، وفي شبه الجزيرة الكورية بأسرها ، وفي جنوب شرقي آسيا ، والسعي من أجل تعزيز المركز اللانووي لأمريكا اللاتينية ، والجزء الجنوبي من المحيط الهادئ ، بغية القيام ، في نهاية المطاف ، بتحويل كوكبنا بأسره إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية . فإذا تكللت بنجاح الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق للسلم والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي والجزء الجنوبي من المحيط الأطلسي ، عدّ ذلك إسهاما كبيرا في تعزيز الأمن الشامل .

٢٧ - وغني عن البيان أن تعزيز الصلة بين نزع السلاح والتنمية قد أصبح أحد الاتجاهات الرئيسية للعقد الثاني لنزع السلاح . وينبغي أن يستمض عن المبدأ الداعي إلى نزع السلاح بدلا من التنمية بترتيب آخر للأولويات ، أي نزع السلاح من أجل التنمية . كما ينبغي لكل عمل يهدف إلى الحد من الأسلحة وتخفيضها ، وكل خطوة نحو تخليص العالم من الأسلحة النووية ، أن تتوفر للشعوب لا المزيد من الأمن فحسب ، وإنما أن تساعد كذلك على تحرير المزيد من الموارد من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان .

٢٨ - ومن المنتظر للمؤتمر الدولي المقبل المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية أن يفعل الكثير لتحويل هذه الفكرة إلى أعمال محددة .

٢٩ - إن الاتحاد السوفياتي يدعو إلى التعزيز الشامل لدور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ، وإلى توطيد ما تحقق حتى الآن من إنجازات ، والتحرك باطراد نحو تحقيق إنجازات جديدة . فالاتحاد السوفياتي يعلق أهمية كبيرة على دورة الجمعية العامة

الاستثنائية الثالثة المكرمة لنزع السلاح ، التي ستساعد على تحديد الاتجاهات الرئيسية المفضية إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية ، بما في ذلك تهيئة المناخ السياسي الذي تسوده الثقة والتفاهم والمصارحة والديمقراطية ، وجميعها أمور لازمة لتحقيق نزع السلاح .

٣٠ - ويرى الاتحاد السوفياتي أن من الممكن ، بل ومن الضروري ، التعجيل ، خلال العقد الثاني لنزع السلاح ، بإحراز تقدم حقيقي نحو إقامة عالم آمن خال من الأسلحة النووية .

٣١ - وإيماناً من الاتحاد السوفياتي بأن واقع عصرنا يقتضي تطويراً مستمراً لآلية التفاعل فيما بين السياسات الخارجية ، وتعزيز الجهود الجماعية الرامية إلى إنقاذ البشرية من الخطر النووي ، وإشراب العلاقات الدولية صبغة إنسانية ، وحيث أن من الممكن بالفعل إرساء أساس متين لإقامة نظام شامل للأمن الدولي ، فإن الاتحاد السوفياتي يقترح إعلان التسعينات عقد إقامة عالم خال من الأسلحة النووية والعنف .

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

[الاصل : بالانكليزية]

[٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٧]

١ - أوجزت الجمهورية الديمقراطية الألمانية في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ مواقفها المبدئية من استعراض وتقييم تنفيذ إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح (انظر A/CN.10/68/Add.1 و A/41/687 و Corr.1) . وأضافت منذ ذلك الوقت عدة مبادرات أخرى محاولة منها لتقديم إسهام بئاء في تنفيذ الإعلان .

٢ - وفي دورة برلين للجنة الاستشارية السياسية لدول معاهدة وارسو والمعقودة يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧ ، قامت الجمهورية الديمقراطية الألمانية والدول الاشتراكية المتحالفة بالتوفيق بين النهج المقبلة والتنسيق بين عدة إجراءات موضوعية جديدة تستهدف وقف سباق التسلح على الأرض ومنع وقوعه في الفضاء . وجرى توجيه انتباه جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة إلى هذه الخطوات في الوثيقة A/42/313 . وترى الجمهورية الديمقراطية الألمانية أنه يمكن بل لا بد من اتخاذ إجراءات حقيقية لنزع السلاح في الوقت الراهن من أجل إرساء السلم على أساس شابت

ودائم وتخليص البشرية من كابوس الغناء النووي ، وأن فرص تحقيق هذه الغاية قد زادت بصورة قاطعة وينبغي الاستفادة من هذه الفرص بحزم ودون إبطاء .

٣ - ومن بين الخطوات ذات الأولوية التي يبدو تحقيقها ممكنا القيام فوراً بإبرام اتفاق بشأن إزالة القذائف الأمريكية والسوفياتية المتوسطة المدى الموجودة في أوروبا وإزالة القذائف السوفياتية والأمريكية القصيرة المدى الموجودة في أوروبا في الوقت نفسه وإجراء مفاوضات بشأن القذائف الموضوعة في الأجزاء الشرقية من الاتحاد السوفياتي وعلى أراضي الولايات المتحدة ، وتسوية مسألة الأسلحة النووية التعبوية بما في ذلك القذائف التعبوية الموجودة في أوروبا .

٤ - وتري الجمهورية الألمانية الديمقراطية أن التوصل إلى اتفاق بشأن إزالة القذائف السوفياتية والأمريكية المتوسطة المدى الموجودة في أوروبا يمكن أن يكون تقدماً كبيراً في سبيل تحقيق نزع السلاح على نطاق عالمي وأن يفسح المجال في الوقت نفسه ليسود الأمن والتعاون والتفاهم في أوروبا .

٥ - وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، بمساهماتها الخاصة ، جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاقات بشأن إزالة القذائف السوفياتية والأمريكية المتوسطة المدى والقصيرة المدى من أوروبا وتسوية مسألة الأسلحة النووية التعبوية في أوروبا . وقد وافقت على أنه ، إثر إبرام اتفاق بشأن إزالة جميع القذائف الأمريكية والسوفياتية المتوسطة المدى من أوروبا ، سيتم سحب القذائف السوفياتية الموضوعة في أراضيها رداً على نزع القذائف الأمريكية المتوسطة المدى في أوروبا الغربية . وتؤيد بالمثل أشد تدابير التحقق التي تشمل أراضيها أيضاً .

٦ - إن إنشاء ممر خال من الأسلحة النووية على طول الخط الفاصل بين بلدان معاهدة وارسو وبلدان معاهدة حلف شمال الأطلسي على النحو المقترح من الجمهورية الديمقراطية الألمانية وتشيكوسلوفاكيا سيكون خطوة فعالة نحو استكمال ودعم الجهود السالفة الذكر والرامية إلى نزع السلاح النووي في أوروبا . وسيوفر هذا الممر الظروف السياسية والعسكرية المواتية لاسيما فيما يتعلق بتسوية مسألة الأسلحة النووية التعبوية في أوروبا .

٧ - وفي توافق تام مع التدابير ذات الأولوية الموجزة في إعلان الثمانينات المعقد الثاني لنزع السلاح ، ترى الدول الأطراف في معاهدة وارسو استمواب إبرام اتفاق بشأن

إجراء تخفيضات جذرية في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية تبدأ بتخفيض بنسبة ٥٠ في المائة خلال فترة خمس سنوات ويمحبها تعزيز نظام معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، ثم يليها مفاوضات بشأن التخفيضات اللاحقة . وهي تؤيد بشدة فكرة الإبقاء على الفضاء الخارجي خاليا من الأسلحة ، والتقييد الدقيق بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وإبرام اتفاقات بشأن حظر المنظومات المضادة للتوابع الاصطناعية والأسلحة من نوع فضاء - أرض ، ومنع قيام مباق تسلح في الفضاء والاضطلاع بجميع الأنشطة في الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية فقط ولغائده البشرية جمعاء .

٨ - وفي إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح منحت أولوية عالية لعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . وبالرغم من أن الدول الاعضاء اعتمدت الإعلان بقرار اتخذ بتوافق الآراء ، مازال يتعين بدء المفاوضات المتعلقة بهذه المعاهدة . وقد اقترحت دول معاهدة وارسو البدء دون تأخير في مفاوضات موضوعية بشأن الاتفاقات ذات الصلة في هذا الميدان . وأعيد تأكيد هذا الاستعداد من خلال المقترحات المحددة الواردة في "الاحكام الاساسية لمعاهدة للحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية" التي قدمتها الجمهورية الديمقراطية الألمانية ودول اشتراكية أخرى في مؤتمر نزع السلاح يوم ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

٩ - والجمهورية الديمقراطية الألمانية ملتزمة بإزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل بحلول نهاية هذا القرن ، شأنها في ذلك شأن حلفائها الاشتراكيين . وفي برلين ، أكدت دول معاهدة وارسو عزمها على الانتهاء من إعداد اتفاقية دولية تحظر الأسلحة الكيميائية ، وتنص على تدمير المخزونات من هذه الأسلحة والقاعدة الصناعية لإنتاجها بحلول نهاية هذه السنة . وتهدف مبادرة الجمهورية الديمقراطية الألمانية المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في أوروبا وأنشطتها ذات الصلة في مؤتمر نزع السلاح إلى العمل على وضع الاتفاقية في صيغتها النهائية وضمان تنفيذها .

١٠ - وتولى أهمية متزايدة لإجراء تخفيضات في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في سياق الجهود المبذولة لتخليص أوروبا من الأسلحة النووية وغيرها من وسائل التدمير الشامل . ومتابعة لبرنامج تخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا بنسبة ٢٥ في المائة المقدم في نداء بودابست الصادر في حزيران/يونيه ١٩٨٦ ،

اقترحت دول معاهدة وارسو ، في دورة برلين للجنة الاستشارية السياسية ، على جميع الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا وجوب عقد اجتماع لوزراء خارجيتها لاتخاذ قرار بشأن بدء مفاوضات ذات صلة تشمل كذلك مسألة الاسلحة النووية التعبوية في أوروبا . وينبغي أن يمح تخفيضات القوات المسلحة والاسلحة التقليدية تخفيضات مناسبة في النفقات العسكرية .

١١ - ومن دواعي ارتياح الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن تلاحظ أن مؤتمر استكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في أوروبا قام في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، متابعة لتوصية وارده في إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح ، باتخاذ تدابير لبناء الثقة تستهدف تعزيز أمن الدول . ويعتبر هذا الإجراء خطوة كبرى نحو التوصل إلى الاتفاق المطلوب بشدة بشأن التخلي عن استعمال القوة ، وإثبات في الوقت نفسه أنه يمكن ، مع ذلك ، التوصل إلى اتفاق حتى بالنسبة للمسائل المعقدة ومنها التحقق ، إذا سادت روح التعقل والواقعية .

١٢ - ويكون تحقيق غايات إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح أيسر كثيراً إذا كانت النظريات العسكرية للدول والاحلاف العسكرية السياسية دفاعية الطابع فحسب . وقد اقترحت الدول الاطراف في معاهدة وارسو على الدول الاعضاء في معاهدة حلف شمال الاطلسي الدخول في مشاورات من أجل مقارنة النظريات العسكرية لهذين الحلفين وتحليل طبيعتها والاشتراك في مناقشة وجهتها المقبلة من أجل أن تضمن ، في المقام الاول ، أن المفاهيم والنظريات العسكرية للكتلتين العسكريتين وأعضائهما تستند إلى مبادئ دفاعية .

١٣ - ويؤكد استمرار تنفيذ إعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح أن التقدم الحقيقي ظل بعيد المنال فيما يتعلق بالجزء الأكبر من التدابير المتوقعة . لذلك ينبغي لجميع الدول أن تضاعف جهودها وتجمعها من أجل تحقيق غايات العقد خلال الفترة المتبقية حتى نهاية العقد الثاني لنزع السلاح .

١٤ - وستوفر الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح فرصة طيبة في ذلك السبيل . ففي هذه الدورة ، يتعين على الامم المتحدة أن تحدد الطريق المؤدي إلى عالم خال من الاسلحة النووية . وبذلك يمكن أن تغضي الدورة الاستثنائية إلى إقامة نظام شامل للسلم والامن الدوليين ، تكون دعائمه الاساسية تدابير وقف سباق التسلح على الارض ومنع امتداده إلى الفضاء الخارجي ، وتحقيق نزع السلاح .

والجمهورية الديمقراطية الألمانية عاقدة العزم على المساهمة بنصيبها في هذه الجهود .

كوبا

[الاصل : بالاسبانية]

[٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧]

١- إن العقد الثاني لنزع السلاح يقترب من نهايته ، ومما يؤسف له أن الاهداف التي حددتها الجمعية العامة ما زالت بعيدة كما كانت عند إعلانها ، بل أبعد من ذلك بكثير .

٢- والشرع الوحيد الاكيد هو أن آليات تحقيق الهدف الاساسي ، وهو نزع السلاح العام الكامل ، أبعد ما تكون عن الحركة . وليست بخافية تلك المصالح التي تتآمر ضد قيام عملية نزع سلاح حقيقية ، والعقبات التي تقيمها السياسة ذات النزعة الحربية لهذه المصالح في طريق تحقيق السلم الذي تصبو اليه البشرية بحماس .

٣- وإن حكومة كوبا ، تمشيا مع سياستها المؤيدة للسلم والامن الدوليين ، قد ضربت الامثلة العديدة على تصميمها على الإسهام الى أقصى حد في تحسين الوضع الدولي ومن ثم ، تجنب البشرية خطر الحرب .

٤- وترمي المقترحات التي قدمت باسم كوبا في المحافل الدولية من أجل تحقيق نزع السلاح وإقرار السلم ، وكذلك المقترحات الكثيرة الأخرى التي أيدها ، الى بلوغ تلك الاهداف ، التي ستواصل كوبا الكفاح من أجلها .

٥- وإن عدم توفر الارادة السياسية وروح التوفيق لدى الولايات المتحدة وبعض حلفائها الرئيسيين قد حال دون أن تؤدي بنا المبادرات الهامة ، التي طرحت ، الى احراز تقدم على طريق نزع السلاح وإقرار السلم ، وفي النهاية ، الى منع وقوع الكارثة النووية ، الذي يعتبر اليوم هدف البشرية الأشد إلحاحا والذي لا يتحمل أي تأخير .

٦- ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل بذل جهودها للعمل على إزالة هذه العقبات عن طريق شجبتها بشدة وبوضوح .

٧- وإن المقترحات الواقعية التي طرحها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على مائدة المفاوضات قد أقنعتنا بأنه ما زالت هناك فرصة لأن يشهد عقد الثمانينات إحراز تقدم هام في الكفاح من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وكوكب بدون حروب ، وذلك يتطلب بذل المزيد من الجهد الجماعي والمزيد من العمل من قبل الجميع . ويعتمد مصير عالم اليوم والأجيال القادمة ، إلى حد كبير ، على ما يمكننا القيام به لتجنب إنحدارنا في الطريق المؤدي إلى الحرب .

المكسيك

[الأصل : بالاسبانية]

[٢١ تموز/يوليه ١٩٨٧]

١- نص إعلان عقد الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح على أنه ينبغي أن يشهد هذا العقد تكثيفا مجددا للجهود التي تبذلها جميع الحكومات والأمم المتحدة للتوصل إلى اتفاق وتنفيذ تدابير فعالة تؤدي إلى إحراز تقدم ملحوظ في سبيل بلوغ هدف نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة . وأنه ينبغي كذلك ، في إطار المفاوضات الدولية بشأن نزع السلاح سواء تلك التي جرت في محفل التفاوض المتعدد الأطراف أو التي حدثت في محافل مناسبة أخرى ، دراسة أساليب واجراءات التحقق الكافية .

٢- وفي هذا الصدد ، ووفقا لما يسلم به إعلان العقد الثاني لنزع السلاح ، تسعى الحكومة المكسيكية أن عقد الثمانينات قد بدأ بعلامات تنذر بتدهور الوضع الدولي وتعرض السلم والامن الدوليين للخطر . ومن الواضح أنه إذا استمر هذا الاتجاه وإذا لم تبذل جهود هادفة لوقفه وعكسه ، فستتفاقم التوترات الدولية وسيزداد خطر الحرب .

٣- وإزاء ازدياد خطورة الوضع الدولي مع بداية هذا العقد ، ونظرا لأن سباق التسلح يعرض بقاء البشرية للخطر ويحد من إمكانياتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فقد قررت حكومة المكسيك تكثيف جهودها المعتادة التي تبذلها من أجل السلم ونزع السلاح بهدف إقرار سلم عالمي يقوم على أساس الامن الحقيقي ، متحرر من تهديد المحرقة النووية .

٤- وتحقيقا لهذا الغرض ، قدمت المكسيك في المحافل المتعددة الاطراف ذات الصلة ، خلال السنوات الاخيرة ، عدة مبادرات ترمي الى تشجيع نزع السلاح ، وبصفة خاصة نزع السلاح النووي ، ويبرز من هذه المبادرات ما يلي : وضع معاهدة متعددة الاطراف بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية ؛ وتجميد الاسلحة النووية التي تمتلكها الدولتان العظميان ؛ ومنع امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ؛ وإقرار برنامج شامل لنزع السلاح يضع المبادئ التوجيهية ومسارات العمل التي تؤدي الى تحقيق نزع سلاح عام وكامل ؛ واعتماد تدابير لمنع نشوب حرب نووية ؛ وكذلك تنفيذ الحملة العالمية لنزع السلاح التي ستقوم بالإعلام والتوعية وزيادة الفهم والتأييد ، بين الجماهير ، لاهداف الأمم المتحدة في مجال الحد من الاسلحة ونزع السلاح .

٥- ومع ذلك ، لم تقتصر الجهود الفعالة التي تبذلها المكسيك تأييدا للسلم ولنزع السلاح على الاشتراك في المحافل المتعددة الاطراف المكرسة للنظر في هذه المسائل . فعن طريق الاشتراك في محافل دولية أخرى مثل مبادرة السلم ونزع السلاح ، وهي بمثابة جهد مشترك بدأه في أيار/مايو ١٩٨٤ الرئيس ميغيل دي لامدريد بالتعاون مع رؤساء دول أو حكومات الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والهند واليونان ، بذلت الجهود للخروج من الطريق المسدود الذي وصلت اليه المفاوضات الدولية في مجال نزع السلاح ، ولفتح سبل جديدة للتفاهم تتيح التوصل الى اتفاقات تعترف بالمصالح الشرعية للدول .

٦- وفي هذا الصدد ، جاءت مبادرة رجال الدولة الستة كرد فعل على الفراغ الذي ظهر في المفاوضات الجارية بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين ، اللتين لم تحرزا منذ عام ١٩٨٠ أي تقدم في محادثاتهما الشنائية بل إنهما اضطرتا أيضا الى وقف أي حوار في أواخر عام ١٩٨٣ وخلال عام ١٩٨٤ .

٧- ولم يكن من هدف للنشاط المكثف الموجه منذ ثلاث سنوات في إطار مبادرة السلم ونزع السلاح سوى تعزيز تهيئة مناخ دولي جديد يؤدي بشكل أيسر الى التفاوض والتوصل الى اتفاقات لنزع السلاح . وينبغي أن تكون لهذه التدابير الاولوية طبقا لاعلان السني عين العقد الثاني لنزع السلاح .

٨- وفي هذا الإطار نفسه ، يتعين النظر في مقترحات الزعماء الستة الداعية الى حظر شامل للتجارب النووية وعرضهم العملي تقديم المساعدة لاجراءات التحقق والرقابة الفعالة لأي تجارب من هذا النوع كما يتعين النظر في الجهود التي يبذلونها من أجل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، وتخفيض الترسانات النووية القائمة .

٩- ومن ناحية أخرى ، ينبغي إبراز أن الأنشطة التي قام بها رجال الدولة هؤلاء قد أسهمت ، بدون شك ، في التعريف بأنباء المخاطر المخيطة بالحالة الراهنة فيما يتعلق بالأسلحة في العالم ، وبالتالي في تشكيل الرأي العام العالمي ، الذي أضحى يتمتع بمزيد من الوعي بمسؤوليته في هذا الصدد . ووفقا لأحكام إعلان الثمانينات المعقد الثاني لنزع السلاح ، فمن الأمور الأساسية أن يتم تعبئة رأي عام عالمي ، مؤيد للسلم ونزع السلاح ، ومتمتع بمزيد من الوعي تجاه الاخطار الناجمة عن سباق التسلح ، وبمفئة خاصة سباق التسلح النووي .

١٠- وإن المكسيك تعتبر أن التقدم الذي أحرز مؤخرا في إطار المحادثات الثنائية بين الدولتين العظميين ، يعتبر جزئيا ، استجابة للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للحصول على اعتراف بحقه الشرعي في البقاء . ولذا ينبغي الإبقاء على المناخ الراهن المؤيد للتفاوض والتوصل الى اتفاقات متعددة الاطراف بشأن نزع السلاح ، وتعزيز هذا المناخ حتى يتمكن إبرام هذه الاتفاقات في أقرب فرصة ممكنة . ولن تدخر حكومة المكسيك أي جهد في سبيل تحقيق هذا الهدف .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ٤٢ (A/42/42) .

(٢) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٢٧ (A/42/27) .
